

# مفاهيم حقوق الإنسان

اعداد وتقديم

الاستاذ الدكتور

ساهره قحطان عبد الجبار الحميري

# الموضوعات :

❖ ضمانات حماية حقوق الانسان

3-الضمانات السياسية لحقوق الانسان

اولا : الرقابة البرلمانية

ثانيا: التعددية الحزبية

ثالثا : رقابة الاعلام

# الضمانات السياسية لحقوق الانسان

يقصد بهذا النوع من الضمانات، وجود جهات مختلفة تراقب عمل سلطات الدولة ومنها عملها في مجال احترام حقوق الإنسان، ومن أمثلتها رقابة السلطة التشريعية «البرلمان» والرقابة الناشئة عن التعددية الحزبية ورقابة الاعلام والرأي العام، وهي ترتبط بالدرجة الأساس بـ «النظام الديمقراطي» .

# الضمانات السياسية لحقوق الانسان

- الديمقراطية ستمثل خير ضمانة لحقوق الإنسان من خلال مظاهرها وأركانها التي تدور حول توفير بيئة آمنة للإنسان تحول دون الاستبداد ومنع الحكم المتسلط الذي تغيب فيه ممارسة هذه الحقوق.
- لا يمكن الحديث عن دولة مؤسسات تسمو فوق كل الاعتبارات الشخصية والحزبية والسياسية إلا في ظل نظام ديمقراطي سليم،
- ذكر الأديب المعروف «عباس محمود العقاد» منذ عام 1939 ان «المستقبل للديمقراطية بين شعوب الارض كافة»

# الضمانات السياسية لحقوق الانسان

## اولا : الرقابة البرلمانية

يعد النظام البرلماني من ابرز معالم النظام الديمقراطي، ومن هنا فإن للسلطة التشريعية «البرلمان» دور رقابي مضافاً إلى دوره التشريعي. ومن بين صور هذا الدور الرقابي على أداء الحكومة ما يتعلق بحقوق الإنسان وحياته، وتأخذ الرقابة البرلمانية أشكالاً متعددة، منها «السؤال» و«الاستجواب» و«الاستيضاح» و«سحب الثقة» أو «اعفاء» و«التحقيق».

# الضمانات السياسية لحقوق الانسان

## اولا : الرقابة البرلمانية

- السؤال البرلماني: يقصد به قيام نائب برلماني أو أكثر بالاستفسار من الوزير أو - رئيس مجلس الوزراء بشأن موضوع أو أكثر من الموضوعات التي تدخل في اختصاصه، ومن قبيل ذلك موضوعات انتهاك حقوق الإنسان.

- الاستجواب البرلماني: يقصد به السؤال المشوب بالإتهام، ومنه ما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.